HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

دراسة الامن الانساني في الدول العربية: واقع وآفاق

حليمة حقاني[1]

[1] استاذة محاضرة، كلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3
بريد الكتروني: Halimahagani87@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/01م تاريخ القبول: 2021/05/26م

المستخلص

إن تحقيق أمن إنساني عربي و تنمية إنسانية مستدامة يتطلب أشواط من العمل الجاد تبدأ بالمعالجة للتهديدات الآنية التي تم عرضها كل حسب تخصصه ثم مرحلة ما بعد الأزمة بوضع خطط و استراتيجيات متكاملة من جانب الحكومات و من جانب المواطن العربي ليشكل حلقة متكاملة من العمل العربي الواضح و ما يزيد العمل تقدم هو الاستفادة من الخبرات الغير عربية في مجال الأمن الإنساني مثل التجربة الكندية أو النرويجية.

الكلمات المفتاحية: الامن الانساني العربي، تقرير التنمية الانسانية العربي ، تهديدات ابعاد الامن الانساني، الامن المستدام في الدول العربية.

RESEARCH ARTICLE

A STUDY OF HUMAN SECURITY IN THE ARAB COUNTRIES: REALITY AND PROSPECTS

Halima Haqani[1]

[1] Lecturer, Faculty of Political Science, University of Algiers 3
Email: Halimahagani87@gmail.com

Published at 01/06/2021 **Accepted at 26/05/2021**

Abstract

Human security is an important and necessary approach to save the Arab human being from all kinds of threats that he faces. The opposite of the threat that the state defines according to the realistic perspective is the external threat and the survival of the state. National security issues, at the expense of the basic freedoms of the citizen or individual.

Achieving Arab human security and sustainable human development requires strides of serious work that begin with addressing the immediate threats that have been presented, each according to his specialization, and then the post-crisis phase by developing integrated plans and strategies by governments and by the Arab citizen to form an integrated cycle of clear Arab action What increases the work progress is to benefit from non-Arab experiences in the field of human security, such as the Canadian or Norwegian experience

Key Words: Arab human security, the Arab human development report, threats to the dimensions of human security, sustainable security in Arab countries.

مقدمة

ساهمت الجهود الدولية الفكرية في مجال العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية خاصة بعد الحرب الباردة في كشف العديد من المشاكل التي يواجهها البشر في كل من الدول الفقيرة و الغنية كاملة منها تهديد الفقر والمشاكل البيئية، و افتقاد الثقة في المؤسسات و انتشار الهجرة هذه التهديدات و أخرى تتطلب الانتباه و التحرك الفعال نظرا لتعرض الإنسان الفرد إلى الخطر الحقيقي و العمل على تحقيق الأمن الإنساني و تحسين الخيارات المتاحة أمام الأفراد.

بما أن العالم العربي هو جزء من العالم و الفرد العربي هو عينة من الكتلة البشرية في العالم تقوم هته الدراسة بتحليل حالة الدول العربية و ما هو واقع الأمن الإنساني و مصير الفرد العربي في عالم الفوضى و التهديدات، و من أجل تحليل الموضوع لا بد من طرح الإشكال التالي:

هل يعتبر التهديد العسكري هو التحدي الوحيد للإنسان العربي؟ و ما هي التهديدات التي تجعل الإنسان العربي يعيش حالة الخوف و الحاجة؟

الهدف من هته الدراسة هو التركيز و تسليط الضوء على اهمية الامن الانساني الى جاني الامن التقليجي العسكري و ضرورة اعطائه مكانة و عدم تهميشه في السياسات العامة للدول العربية، و كذلك الجديد الذي تضيفه هته الدراسة عن الدراسات السابقة هو تمكين الامن الانساني في الدول العربية و اعطاء حق الانسان الفرد العربي مكانة في الدولة العربية التي يعيش فيها و ذلك باسقاط الدراسة على ابعاد الامن الانساني المعروفة في البرنامج الانمائي للمم المتحدة.

و للإجابة عن هته الإشكالات الهامة لا بد من تقسيم العمل إلى محاور تخدم الموضوع وهي كالتالي:

- **الأمن الإنساني: مقاربة مفاهيمية.**
- **تحديات أمن الإنسان في الدول العربية.**
- **بناء استراتيجة مزدوجة أمنية و تنموية للإنسان العربي.**

أ. الأمن الإنساني: مقاربة مفاهيمية.

الأمن في المفهوم التقليدي و خاصة في الطرح الواقعي يعني الأمن القومي أي أمن الدولة وضمان القوة العسكرية لرد أي تهديد خارجي و لكن مع ظهور و تصاعد حدة التهديدات الغير عسكرية و تراجع نسب التهديدات المباشرة خاصة داخل الدولة و التي أثرت بشكل كبير على أمن المواطن أو الإنسان ووجوده و حاجياته مثل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية و كذا البيئية و خاصة ظاهرة الفقر و البطالة و الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي و الدولي هته التهديدات التي فاقت تهديد الحرب الذي يأتي من دول أخرى وأصبحت من أخطر التهديدات على سيادة الدول و على المواطنين. (Helene, 2000)

تعتبر البداية الفعلية للنقاش حول الأمن الإنساني مع " محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي الهندي " أمارتيا سن" من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية و الذي حول مستوى إهتمام الأمن إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض و الإرهاب و الفقر و المخذرات و وجود نظام عالمي غير عادل و يتحقق ذلك عن طريق التنمية و إصلاح المؤسسات الدولية و على رأسها الأمم المتحدة

و المنظمات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير من خلال شراكة حقيقية بين دول العالم كلها. (Kanti , 2000, pp. 11-12)

اعتمد برنامج الأمم المتحدة على المقاربة الموسعة للأمن و أعطى أهمية كبيرة لمفهوم الأمن الإنساني منذ 1994، (الإنمائي، 2009) و حدد البرنامج أن هناك تهديدات جديدة يجب دراستها في برامج التحليل و العمل و إيجاد آليات ضرورة لمواجهته، فالأمن يتوسع ليخرج عن إطار الدولة إلى السلامة الإقليمية و الإستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يرتكز على الأفراد، و من حيث آلية تحقيقه فلا بد من الإنتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق التنمية الإنسانية.

ب. تحديات الأمن الإنساني العربي:

مفهوم الأمن الإنساني هو من أكثر المفاهيم التي يمكن إدراك دلالتها من خلال التفكير بنقيضها، و في هذا السياق تعرف " **ساداكو أوغاتا**" الأمن الإنساني على أنه حماية الأفراد و تمكينهم هي مسألة تتعلق باتاحة إمكانات حقيقية للأفراد لكي يعيشوا في سلم و كرامة و يعزز الأمن الإنساني أمن الدولة و لكن لا يحل محله". (Sadako , 2003, p. 05)

يمكن تحليل نسب الأمن الإنساني و تواجده في الدول العربية من خلال دراسة أبعاد الأمن الإنساني وتحليل التهديدات التي يعاني منها الفرد العربي في كل المجالات و يتمثل كالآتي:

1. التحدي الشخصي:

الأمن الشخصي يدل على توفر الحماية الجسدية للسكان من التعذيب و الحرب، الجريمة، الاعتداء والعنف المنزلي أما في الدول العربية هناك فئات تعاني من غياب حقيقي للأمن الشخصي و التي تضم النساء المكرهات اللواتي تساء معاملاتهن و ضحايا الاتجار بالبشر و الأطفال المجندين و المهجرين داخليا و اللاجئين و ما تتعرض له من الاضطهاد والتمييز الواضح.

العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية أمر واقع و منتشر و عرف في الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه " أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس و يترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أحدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". (المتحدة، 2007)

و من التهديدات الشخصية كذلك تزويج الإناث في سن الطفولة أي دون سن الثامنة عشرة في العديد من مناطق الدول العربية من رجال أكبر منهن في الغالب، لأن الزواج المبكر والحمل في سن المراهقة يهدد صحة الأمهات و الأطفال، و تشير التقديرات التي وضعتها اليونيسيف أن نسبة النساء من الفئة العمرية بين (20-24 سنة) ممن تزوجن و هن دون 18 سنة في 15 بلدا عربيا في الفترة بين 1987 إلى 2006، فالصومال تتقدم ب 45% ثم اليمن و موريطانيا ب 37%، الجزائر أقل من 5%. (اليونسيف، 2009.)

خلال النزاعات المسلحة كذلك يتعرض المواطنين لكل أنواع التعذيب و التعسف و التحرش الجنسي خاصة فئات الاطفال و النساء و يظهر هذا أيضا في المستوطنات الداخلية للمهجرين، حيث صرح تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير 2008 عن الأطفال والنزاع المسلح: زيادة الحالات المبلغ عنها عن الاغتصاب و الاعتداءات

الجنسية على الأطفال في الصومال من 115 حالة في عام 2006 إلى 128 حالة في عام 2008. (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2008، 2008)

2. **التحدي الغذائي:**الأمن الغذائي هو أن يتوفر لجميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي، (Helen , 1997) حيث أن معالجة مشكلة البطالة و زيادة الدخل المعتبر للإنسان العربي و رفع معدلات النمو و خفض مستويات التضخم و بناء قاعدة اقتصادية غير متذبذبة سيضمن أمن غذائي حقيقي لأمن الأمن الغذائي ينطوي على أبعاد مادية واقتصادية واضحة.

الدول العربية تحتل الحد الأدنى من محاصيل الحبوب في العالم حيث انخفض الإنتاج ما بين 1990 و 2005 بمجموعها، (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، المرجع السابع، 2009)

وصلت نسبة المواليد ناقصي الوزن إلى 12 % في فترة ما بين 2000 و 2006 لأن الأطفال و النساء هي الفئات الأكثر تضررا من قصور الغذاء و الجوع و بلغت نسبة الأطفال ناقصي الوزن في " اليمن " إلى 45.6 % عاو 2003، و هي نسبة كبيرة مما يؤثر ذلك على بنيتهم الصحية و مردودهم الدراسي. (العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، المرجع السابع)

حيث تمتلك المنطقة العربية 373 مليون رأس من الماشية أغلبها في السودان و التي تعتبر كمخزن للثروة الحيوانية و الطبيعية و لكنها غير مستغلة، أما في الميدان البحري 22.4 ألف كيلومتر من المناطق الساحلية و تنتج المنطقة 3.8 مليون طن من الأسماك أغلبها في (عمان، و المغرب، موريطانيا واليمن). (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2008)

و بالتالي إن الجوع و الفقر و تدني المستويات المعيشية في الدول العربية فييرجع إلى سوء أو نقص التعامل بشكل واسع و ناجح مع الزراعة و خاصة الإستثمار في المواد الأساسية الزراعية الضرورية لعيش المواطن العربي مما يجعلها تتخبط في النقص الدائم و الخوف المحتم.

3. التحدي الصحي:

تقييم الوضع الصحي لا بد أن يتضمن معرفة الملامح الأساسية للحالة الصحية في أي بلد و التي تشمل عدد السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية و على المياه خصوصا الصالحة للشرب، و عدد السكان الذين يحصلون على الصرف الصحي و عدد السكان مقابل كل طبيب و ممرضة أو عدد الممرضات مقابل كل طبيب و معدل الوفيات للرضع والأمهات، و مقدار الإنفاق العام على الصحة بالنسبة للناتج القومي الاجمالي. (PNUD , 1993, p. 128)

الأمن و الصحة وجهان لعملة واحدة و التي تتجاوز الحدود الوطنية حيث أن مستويات الصحة العامة في الدول العربية تختلف من منطقة إلى أخرى نظرا لاختلاف المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و المادية و التخطيطية للسياسات العامة العربية؛ فمثلا: يبلغ العمر المتوقع عند الولادة في معظم البلدان العربية" 70 سنة " و على الرغم من ذلك هناك تفاوت في هذا الصدد في (جيبوتي و السودان و الصومال والعراق) لا يزيد العمر المتوقع عن 60 سنة، بينما يتجاوز 74 سنة في (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان و قطر و الكويت).

يؤثر النزاع العنيف في أمن الإنسان و الصحة في المناطق المتنازع عليها حيث تؤدي إلى تدني مستويات الصحة و انتشار الأمراض المتعلقة بسوء التغذية و هناك أمراض تنتشر بشكل كبير بين الأوساط العربية المعدية و الغير معدية منها نقص المناعة المكتسب أو " الإيدز" و الناتج عن نقص الوعي الصحي والذي سمح بالعدوى بنسبة 67 % من الحالات المعروفة في المنطقة العربية لتصل حتى 90 % في السعودية و 83 % في المغرب مع العلم أن أكبر نسبة للمصابين بالإيدز هي في السودان بنسبة 73.3%. (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، 2006)

تحتل الدول العربية مراتب متدنية في مجال نظم الصحة و الإنصاف و التمويل على قطاع الصحة، ونصيب الفرد من الإنفاق الصحي حيث أن المناطق الريفية العربية ناقصة في البرامج الصحية للدول مقارنة بالمناطق الحضرية مما يؤدي إلى توجه المرضى العرب إلى القطاع الخاص المكلف أو اللجوء إلى " السياحة الطبية" مما يؤدي إستنزاف العملة الصعبة في البلدان الأصلية.

4. **التحدي الاقتصادي:**أشار البنك الدولي أن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لم تتجاوز 6.4 في المائة طوال 24 عام (من 1980 إلى 2004) أي أقل من 0.5 % سنويا.

الاعتماد على النفط في الاقتصاد العربي جعلها تعتمد على الاستيراد و تدني مستويات الخدمات و التنمية المعرفية و انخفاض نصيب القطاعات الإنتاجية الغير نفطية كالزراعة والتصنيع، كما تعد البطالة من المصادر الرئيسية لانعدام الامن الاقتصادي في الدول العربية حيث يبلغ معدل البطالة بين الشباب في العالم العربي ما يقارب ضعف ما هو عليه في العالم كله. (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، 2009)

يوضح دليل التنمية الإنسانية للدول العربية بين ثلاثة فترات متتابعة من (1990–2000) و (2000–2008) و فترة (2008–2013) و تبين الفترة الأخيرة تراجع واضح في النمو لدليل التنمية الإنسانية كما أثرت الأزمة الاقتصادية المالية العالمية في ذلك و انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. (2014، الصفحات 31–34)

تسجل الدول العربية ذات الدخل المنخفض أعلى مستويات الفقر الإنساني و تصل إلى 35% مقارنة بمعدل 12% في الدول ذات الدخل المرتفع، (العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، 2009) حيث نستنتج عن نقص حالة الامن و الاستقرار في الدول العربية يؤدي إلى نقص حتمي في التعليم و المعرفة و مستوى المعيشة و تبرز الأمثلة التالية لدول إفريقية منخفضة الدخل كالسودان ب 34.3 % في الدليل و موريطانيا 35.9% و المغرب 31.8% و في نفس هته البلدان تسجل نسبة تدني مستوى الأمن ب 30 %، كما يمكن أن نضيف كيف ساهمت الخوصصة بشكل سلبي على حجم العمالة و على أمن العمل، و في تقرير التنمية الانسانية للامم المتحدة ل 2019 يعيش حوالي 600 مليون شخص على اقل من 1.90 دولار يوميا و للدول العربية نصيب كبير من هته النسبة . (ما وراء الدخل و المتوسط و الحاضر: اوجه عدم المساواة في القرن 21"، 2019)

مع العلم أن مضمون الأمن الاقتصادي يتمثل في الحصول على عمل و ينتج عنه دخل واضح يؤمن على الأقل الحاجيات الأساسية للفرد و أسرته و بخاصة الغذاء و هذا ما يجعلنا نتسائل عن واقع أمن الإنسان العربي بحق؟.

5. **التحدي المجتمعي:** يتضمن الأمن المجتمعي في محتواه توفير الأمن و ضمان الاستقرار للمجموعات والأقليات المنتمية إلى مجتمع وأحد و قد تكون لها صلة بالعرق أو لون البشرة أو الثقافة او اللغة أو المهنة السياسية، (صالح، 2004) فهذا الاتفاق لأفراد المجموعة على أحد هته المبادئ أو اجتماع هدفين أو أكثر منها يكون مصلحة جماعية مما يؤدي إلى مواجهة أي عائق محتمل.

عندما تحس المجموعة بعدم الامن من طرف السلطة الحاكمة أو من طرف المجموعات الاخرى المنافسة هذا يخلق حالة " المعضلة الأمنية المجتمعية"، (Barry , Buzan and other, 1998) و التي فصل فيها " باري بيوزن" فالمجموعة تضع احتمال عدم الثقة و ترى أن مكوناتها و خصوصياتها في موضع الخطر أو الخوف مما يجعلها تستعمل كل الإمكانيات لحمايتها مما يخلق حالة التصادم مع المجموعات الأخرى من أجل البقاء.

فالمجتمعات العربية تتكون من خليط من المجموعات التي تنتمي إلى فروع مختلفة، في بعض الحالات تغلب الهوية العامة أو المصلحة و تتصف طبيعة العلاقات بينها إما بالتعايش أو النزاع أو عدم الاتفاق في الأهداف و المبادئ. (مستقبل العلاقات الثقافية و الاجتماعية العربية– العربية"، 1998، صفحة 67)

من مسببات اللاأمن المجتمعي النمو الديموغرافي السريع و الهجرة و حركة اللاجئين الغير منتظمة وفقدان الشعور بالانتماء و تضاف لها ظاهرة الفقر و النزاعات القبلية مما يؤدي بالمواطن البحث عن مكان آخر أكثر أمنا لحياته فيؤدي بدوره إلى الهجرة الغير شرعية خاصة عند فئة الشباب و المفكرين و المتداولة كثيرا في الدول العربية التي تعرف الحرمان و النظم التسلطية .

في الدول العربية لا توجد إحصائيات أو بيانات دقيقة عن تهديدات الأمن المجتمعي ما عدا الصراعات العرقية مثل ما ظهر في لبنان التي استمرت فيه الحرب الأهلية طويلا.

6. **التحدي السياسي:** إن تحديد و تفسير مكونات الأمن الإنساني في الأقطار العربية أمر ضروري حيث يعيش الكثير من المواطنين في الدول العربية في حالة انعدام الحرية و يحرمون من الإدلاء بأصواتهم و اختيار ممثليهم وقد يصل الحد إلى حالة استخدام الدولة للعنف ضد مواطنيها لأن مقياس " درجة شكل الحكم" الذي يعكس وجود عوامل مؤسسة ضرورية للديموقراطية وتتراوح الدرجات بين –10 سلطوي و 10 دموقراطي في هذا الصدد تعتبر دول الخليج العربي الأقل ديموقراطية حيث ترتب كل من قطر و المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول الأقل ديموقراطية بمعدل –10 تليها أغلب الدول التي تتراوح بين النسب –1 و –9، كالبحرين –9، الكويت –7، الإمارات العربية المتحدة –8، ليبيا –7، عمان –9، الجزائر –3، مصر –6. (PNUD, rapport mondial sur le devloppement humain, 2002)

في المدة من 2000 الى 2003 نجد كل من العراق و فلسطين و الصومال و السودان تاثرن بالعنف او نزاع السياسيين، اما في المدة الزمنية من 2010 الى 2015 عرفت نفس التاثر كل من البحرين ، مصر، العراق،

لبنان، ليبيا، موريطانيا، فلسطين، الصومال، السودان، سوريا، اليمن و تدعيما لما سبق
فان نسبة الهجمات الارهابية في المنطقة العربية في الفترة الممتدة بين 2000 و 2014 مقارنة ببقية العالم يقدر ب 36.10 % حيث ان عدد الافراد القتلى في الدول العربية يقدر ب 43.86 % . (الشباب في المنطقة العربية و آفاق التنمية الانسانية في واقع متغير، 2016، صفحة 33)
، حيث أن الحكومة المصرية لمبارك و التي أطاحت بها الثورة 25 جانفي (حسين، 2013) و التي كانت تسمى حكومة رجال الأعمال لأن العديد منهم كانوا يحملون حقائب وزارية و الذين إلى المحكمة بعد الثورة بسبب و اهدار المال العام من خلال بيع مشروعات و أراض مملوكة للدولة لرجال أعمال مصريين و أجانب بأقل قيمتها الحقيقية. (محمد عادل، 2011)
يعود تدهور الأمن السياسي في معظم المناطق العربية إلى غياب بعض المؤسسات الحقيقية الفاعلة للمجتمع المدني و سيطرة سلطة الأشخاص و غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة، حيث أصبح مبدأ تعمير الحكام في السلطة " حكم القذافي ما يقارب 42 عام، مبارك في مصر مدة 30 عام، حكم زين العابدين بن علي في تونس نحو 23 عام، حكم صدام حسين بالعراق نحو 24 عام، حكم علي عبد الله صالح في اليمن منذ 1978 إلى نوفمبر 2011، حكم الأسد الأب بسوريا منذ 1971 و خلفه أبنه منذ عام 2000 حيث أصبح
السبيل للخلافة السياسية بالموت الطبيعي للحاكم أو انقلاب سياسي من داخل النخبة الحاكمة أو انقلاب عسكري أو ثورة شعبية سلمية أو مسلحة. (العربي، 2009)
حيث احتلت المنطقة العربية ثان أسوء مرتبة على مستوى العالم بعد إفريقيا جنوب الصحراء من حيث حرية الرأي و المسائلة و المؤشرات الخمسة الأولى للحوكمة. (للبنك الدولي)
إن أولوية أمن الدولة على حساب مواطنيها أمر مازال واردا في أجندة السياسات العربية ومازال لأهمية الطرح الأمني الواقعي في سياسة الدول العربية على حساب المشاركة السياسية والانفتاح السياسي.

تشير إحصائيات للتقرير الاقتصادي العربي أن حصة الفرد من موارد المياه المتجددة قد دخلت طور فقر المياه ب 1000 متر مكعب للفرد، مع أن المقياس العالمي يفوق ذلك ب سبعة أضعاف أي تحت خط الفقر المائي و المعروف ب 1200 متر مكعب في السنة ويصل عدد الدول العربية التي تعيش تحت حط الفقر المائي ب 19 دولة. (حيدر)
يعرف مناخ المنطقة العربية بالتقلب و التذبذب في كمية الأمطار المتساقطة حيث تختلف بين المناخ الحار و الشبه حار مما يخلق الجفاف و الرطوبة و الدليل على ذلك هو الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا و الربع الخالي في شبه الجزيرة العربية مما يزيد من التصحر و انخفاض معدلات التهطال وتقطع سقوط الأمطار و العواصف المطرية من جهة أخرى حيث يهدد التصحر المتواصل نحو 2.87 مليون كلومتر مربع أو نحو خمس المساحة الكلية للدول العربية. (جامعة الدول العربية، 2004)
إن تغير المناخ و ارتفاع درجات الحرارة الواضحة سيؤدي إلى تأثر 1.6 مليار نسمة بنقص المياه وفي مقدمتها الدول العربية و ما يترتب على ذلك من مشاكل صحية و زراعية و صناعية و زيادة مخاطر الجفاف في " موريتانيا و السودان و ألصومال" و انخفاض معدل تساقط الأمطار خاصة في كل من مصر، الأردن، فلسطين

و لبنان و أخطار الفياضانات في كل من سواحل الخليج و في شبه الجزيرة العربية و خفض الإنتاجية الزراعية و المحاصيل الغير مستدامة في شمال إفريقيا. (تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2008/2007، 2007-2008)

7. **التحدي البيئي** تشكل المنطقة العربية أعلى نسبة لزيادة السكان في العالم حيث ارتفع عدد سكان المنطقة العربية من 172 مليون نسمة سنة 1980 إلى 331 مليون سنة 2007 ثم إلى 385 مليون نسمة سنة 2015 و في المقابل نجد ندرة في المياه و الأراضي الصالحة للزراعة مع العلم أن الحجم الإجمالي لموارد المياه المتوفرة في البلاد العربية تقدر بنحو 300 مليار متر مكعب سنويا إلا أن ينبع بها إلا 43% داخل أراضيها أما الباقي تستغله أو يأتيها من دول غير عربية أو مصدر المياه و منبعها من إفريقيا أو آسيا.

إن عدم تحكم الدول العربية في منابع الأنهار يؤدي إلى الكثير من التصادمات والتهديدات مع الدول الغير عربية المتشاطئة مثل تركيا التي طلبت تسعير المياه و بيعها أو مقايضتها بالبترول و وصل الحد إلى تدعيم المجموعات الانفصالية لتأزم الوضع السياسي داخل المناخ السياسي العربي.

- **استراتيجية تحقيق مقاربة أمنية عربية شاملة:**

تعتمد التنمية الإنسانية على خيارات أساسية هي أولا أن يحيا الناس جميعا حياة طويلة وخالية من العلل و أن يكتسبوا المعرفة و أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة و ما لم تكن هته الخيارات الأساسية مكفولة فإن الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال. (UNDP, 1990, p. 09)

من أجل تغيير الحالة المتدنية للأوضاع العربية الإنسانية و التنموية يتجلى من خلال الدراسة المعمقة لهته التحديات المختلفة ثم إيجاد الحلول مما يتطلب المعالجة المعمقة و الدقيقة لكل قطاع و الأخذ بعين الاعتبار أهمية الفرد العربي في عملية الدراسة و دراسة نقائصه و محاولة تداركها بوضع استراتيجيات تضمن الأمن و التنمية على المدى الطويل و المستدام لما لا مما يتطلب لأهمية مقاربة القياس و تحديد فرق البحث المتخصصة و سيتم ذلك ضمن المستويات الكبرى التالية:

1. **المستوى السياسي:**

إن بناء أجندة أمنية عربية ناجحة يعتمد بشكل حتمي على المسائلة و الشفافية في كل ما يتعلق بشؤون الدولة بل يعتبر العديد من الفقهاء أن : " الحاكمية هي الأهم بالنهوض بالأمن الإنساني حيث توجد علاقة وطيدة بين الحاكمية المهذبة التي تحد من مخاطر النزاع والقمع و الأنشطة الاجرامية من قبل الفواعل الغير حكومية و تنفيذ استراتيجيات التنمية الموجهة للإنسان من ناحية أخرى. (غادة علي ، 2008، صفحة 16)

لذا يعتبر تأسيس الحكم الصالح و تحديد النظام الديموقراطي الحقيقي و ليس الشكلي من خلال:

- التداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات دورية تتصف بالنزاهة و الحرية، والفصل بين السلطات و سيادة القانون من خلال الاستقلال الحقيقي للقضاء والعدالة الاجتماعية مما يسمح يتنقية الحياة السياسية العربية من الفساد و التصلب الذي يعتبر من الأسباب الحقيقية للتهديدات المطروحة مع العلم أن إستبدال النظم التسلطية بالديموقراطية و التفتح السياسي لا يعني بالضرورة إيجاد حلول سحرية وفورية للنظام الصالح و الحكم التعددي فمثلا فرص التحول في

كل من تونس والمغرب و مصر و الأردن تبدو أكثر فرص للانفتاح السياسي أكثر من فرص التحول في دول مثل ليبيا و اليمن و سوريا. (محمد عصام، 2011)

- تعد المسائلة من المرتكزات الرئيسية للحكم الصالح حيث أن كل سلطة تقابلها مسؤولية و التي تكون إما داخلية من الدوائر و الوزارات و رقابة السلطة التشريعية على التنفيذية أو السلطة القضائية على أعمال السلطتين التنفيذية و التشريعية، كما تكون الرقابة و المسائلة خارجية من خلال الانتخابات الدورية و الوسائل الإعلام وحركية المجتمع المدني.
- العمل المشترك عربي عربي في إنهاء الأزمات السياسية و النزاعات المستعصية في الكثير من الدول العربية بشكل دبلوماسي ناجح سواء من طرف جامعة الدول العربية أو بعض الدول العربية القوية دبلوماسيا لوقف المعاناة و الخوف الذي يتعرض له الفرد العربي نتيجة هته التصادمات سواء من طرف الحكومات أو المجموعات الإجرامية.
- أما الدول العربية الخارجة من النزاع تعتبر جهود المصالحة هي نقطة الانطلاق التي تعزز إعادة البناء و أهمها الجهود المذكورة لتكوين فكرة تسوية القضايا المتعلقة بالذاكرة الجماعية و التاريخ عبر حركة منظمة تساهم فيها مؤسسات المجتمع المدني و ممثلي الشعب و هذا ما ينصح مثلا في حالة سوريا أو ليبيا.

2. على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي:

شعار تقرير التنمية الإنسانية للأمم المتحدة لسنة 2014 في الجزء الرابع من الدراسة هو " بناء المنعة" و الذي يدل أن بناء المنعة (تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2014، 2014، صفحة 81)لا يعني درء المخاطر بل يتطلب تمكين الأفراد و رفع القيود عنهم فيتمكنوا من ممارسة الحرية و القدرة على التغيير و من أجل القضاء على تهديدات الأمن الإنساني بكل أبعاده لا بد من العمل الجاد والمشترك الذي يتطلب إجراءات معروفة واجبة التطبيق والمتمثلة:

- تحسين التعليم و الحماية الاجتماعية و يتطلب الاستراتيجيات الضرورية المقترحة لتفعيل الأمن الإنساني العربي من خلال مبدأ الحرية الخوف و من الحاجة و الأخذ بعين الاعتبار أساسيات التنمية الإنسانية العربية و العمل على السير على مؤشراتها الهامة:

← **الإنتاجية:** بمعنى توفير الظروف الملائمة للبشر حتى يتمكنوا من رفع وتحسين إنتاجيتهم من خلال إشراكهم في عملية توليد الدخل و في العمالة بالأجر.

- **الإنصاف و العدالة الاجتماعية:** بمعنى تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص أو " الفرص المتساوية" لكل أفراد المجتمع دون أي تمييز أو للعرق أو الجنس أو مستوى الدخل و قد أضاف "أمارتياسن " بضرورة تحقيق تكافؤ الفرص السياسية من خلال وصول المرأة و الأقليات إلى بعض المواقع في الشأن السياسي و الاقتصادي.

- **التمكين:** يجب أن يشارك المواطنين في صنع القرارات و السياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها و لهذا يجب أن تكون التنمية تنمية بالناس و من أجل الناس و بواسطتهم.
- **الاستدامة:** ضمان حصول جميع الأفراد على فرص التنمية دون نسيان حق الأجيال المقبلة و ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية. (محروس محمود ، 2003)

إن اقتصاد المعرفة هو نمط جديد مغاير للاقتصاد التقليدي باعتبار أن المعلومات هي أهم سلعة في المجتمع، (عبد المجيد ، 2002، صفحة 207) مما يتطلب نقل التجارب المعلوماتية و التكنولوجية المشتركة العربية عربية من خلال بناء تكتل اقتصادي عربي يخدم التنمية الإنسانية و الامن الإنساني و هنا لابد من الإشارة إلى ما تطرق له رئيس الوزراء الماليزي " بدوي عبد الله" في إحدى منتديات المنتدى الاستراتيجي العربي عن ألتغيير " الشراء في السابق كان يقاس بالمال أما الآن الشراء لإصبح يقاس بالمورد البشري والاستثماري حيث أن التنمية الإنسانية هي أساس النمو الاقتصادي مستقبلا دول النفط لن يكون شراؤها من هته المادة و إنما الشراء سيكون للمعرفة و الابتكار والتقنية حيث ستكون الدوافع الأساسية لنمو الاقتصادات العربية و الإسلامية. (رئيس الوزراء الماليزي عبد الله ، 2004) مما يتطلب إرادة سياسية و مجتمعية مشتركة و متكاملة في التحفيز و احترام حرية الفكر و الإبداع و الاستثمار في العلم.

- التركيز الجدي على تحسين مستويات الصحة العامة و سبل تطويرها من خلال الخدمات الصحية في المستشفيات بمبدأ معالجة الأمراض لا الناس مما يتطلب الحماية و الوقاية و الإنذار المبكر و تشكيل البنية التحتية لقطاع الصحة.

3. **على المستوى البيئي:**

البيئة هي المحيط الأول الذي يعيش فيه الإنسان العربي لذا يعتبر الأمن البيئي من الأولويات المعتمدة في أجندة السياسات العامة و المجتمعية مما يتطلب:

- إدخال برنامج البيئة في كل أطوار التعليم لأن الوعي البيئي يعني إمكانية التعامل مع التهديدات المفاجئة من جهة و الحفاظ على هذا المورد الهام للعيش و الحياة.
- دعم المؤسسات البيئية ماليا و إعطائها الصلاحيات التنفيذية لتخطيط و تنسيق تنفيذ البرامج لحماية البيئة مثل إنتاج الوقود الحيوي من المزروعات و علاقته بتوفر الغذاء و أثره على الدخل من مصادر الوقود الأحفوري و البتروكيماويات. (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، 2009)
- بناء نصوص قانونية عربية ملزمة لتحقيق الامتثال لقانون البيئة أو ما يسمى بالتشريع البيئي.

إن بناء استراتيجية لتحقيق أمن بيئي عربي يتطلب إرادة سياسية و وعي مجتمعي عربي مسؤول يتعامل باحترام مع الطبيعة و البيئة.

و عليه ان تحقيق امن انساني في الدول العربية يتطلب دراسة ابعاد الامن الانساني للفرد العربي و تحديد نقاط

النقص و التعثر فيها اولا ثم تركيز كل دولة على وضع استراتيجية متعددة الاعباد للقضاء على التهديدات ، و وضه خطط استشرافية للتعامل مع التهديدات المحتملة و كذا في الجهة المقابلة التركيز على العمل المشترك عربي عربي من خلال المؤسسات فوق الدولة لمناقضة قضايا الامن الانساني مثل: الحكم الراشد، حل المزاعات الاقليمية و الاهلية، الامراض المعدية، الركود الاقتصادي، الدخل، التصحر، مستوى خط الفقر، الهجرة الغير شرعية هذا على سبيل الامثلة و جعل الامن الانساني ركن في اجندة السياسات العالمة للدول العربية.

خاتمة:

يعاني الأمن الإنساني العربي من الكثير من المعوقات و التهديدات المحلية و الإقليمية والتدخلات الأجنبية إلى جانب ظروف التبعية و إملاءات العولمة الغربية فالإحصائيات لدليل التنمية الإنسانية للتقارير المتوالية تبين أن هناك تحسن في مستوى أبعاد الأمن الإنساني إلا أنها تبقى محتشمة و تحتاج إلى إرادة سياسيى داخلية و وعي مجتمعي حقيقي للتنقل من حالة المتوسط إلى الأفضل إلى جانب الظروف العسكرية و السياسية المتقلبة تعثر كثيرا لمسار التنمية الإنسانية و الأمن الإنساني و على هذا الأساس ما دام أن الدول المتقدمة تسعى إلى بلوغ حالة الاستدامة في الامن و التنمية للإنسان الفرد فما هو مستقبل أمن الإنسان العربي في ظل المفاجآت السياسية و الأمنية و الاستراتيجية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا؟.

الاستنتاج:

دراسة الأمن الإنساني و تواجده في الدول العربية من خلال دراسة أبعاده وتحليل التهديدات التي يعاني منها الفرد العربي في كل المجالات و هي التحدي السياسي و الشخصي و الصحي و المجتمعي و الاقتصادي و البيئي و الغذائي فمن خلال التحليل الكمي في المضمون نجد ان الدول العربية مازالت تعاني من اللامن الانساني ينسب متفاوتة من دولة الى اخرى و حتى من مناطق مختلفة.

من أجل تغيير الحالة المتدنية للأوضاع العربية الإنسانية و التنموية يتجلى من خلال الدراسة المعمقة لهته التحديات المختلفة ثم إيجاد الحلول مما يتطلب المعالجة الدقيقة لكل قطاع و الأخذ بعين الاعتبار أهمية الفرد العربي في عملية الدراسة و دراسة نقائصه و محاولة تداركها بوضع استراتيجيات تضمن الأمن و التنمية على المدى الطويل و المستدام لما لا مما يتطلب لأهمية مقاربة القياس و تحديد فرق البحث المتخصصة و سيتم ذلك ضمن المستويات الكبرى التالية:

- بناء أجندة أمنية عربية ناجحة يعتمد بشكل حتمي على المسائلة و الشفافية في كل ما يتعلق بشؤون الدولة، و كذا العمل المشترك عربي عربي في إنهاء الأزمات السياسية و النزاعات المستعصية في الكثير من الدول العربية بشكل دبلوماسي ناجح.
- يتطلب تمكين الأفراد و رفع القيود عنهم فيتمكنوا من ممارسة الحرية و القدرة على التغيير و من أجل القضاء على تهديدات الأمن الإنساني بكل أبعاده لا بد من العمل الجاد والمشترك الذي يتطلب التركيز على اسس التنمية الانسانية من الانتاجية و التمكين و الانصاف و العدالة الاجتماعية.

Bibliography :

Helene, v. (2000). les(RE) conceptualization de la securite dans la theorie realiste et cretique quelques pistes reflexation sur le concepts de securite humaine et de securite globa. *centre d,etude des sciences politiques et etrangere de securite*, 94-96.

الرفاعي عبد المجيد . (2002). *العرب أمام مفترقات الزمن و الايدولوجيا و ألتنمية*. بيروت: دار الفكر ألمعاصر.

الصديقي العربي. (نوفمبر, 2009). الإبن سر أبيه: الجمهوريانية السلالية في مصر و ليبيا و اليمن. *قراءات سياسية، 82*.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2008. (2008). *تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2008*. تم الاسترداد من http://www.UN.org

تقرير التنمية الانسانية العربي. (2016). *الشباب في المنطقة العربية و آفاق التنمية الانسانية في واقع متغير*. برنامج الامم المتحدة الانمائي. new York: المكتب العربي الاقليمي. تم الاسترداد من HTTP;//www.undp.org/rba

تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2008). *منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، 2008*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009. (2009). *تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية*. برنامج الامم المتحدة الإنمائي. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.

جامعة الدول العربية. (2004). *برنامج الأمم المتحدة للبيئة*.

خليفة محروس محمود . (2003). *التنمية البشرية و قضاياها النظرية و ألمنهجية " تحليل نقدي"* . لإسكندرية: الأزاريطة.

لعروسي محمد عصام. (نوفمبر , 2011). لحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي. *المستقبل العربي، 393*.

نعمت بخيت حيدر. (بلا تاريخ). المياه العربية: الواقع و التحديات. جامعة الكوفة، كلية الاقتصاد و الإدارة. تم الاسترداد من http:// www. Docudesk.com PDF created with desk pdf writer- trail.

Barry , Buzan and other. (1998). *Security: a new framework for analysis.* Unated state of America: lynner rienner.

Helen , O. (1997, june). globalisation, comptitiveness and human security, challenges for development policy and institutional change », the european. *the european journal of development research, 9*, 9-10.

Kanti , b. (2000). *human security: concept and measurement, kroc institute occasionalpaper.*

PNUD . (1993). *le devlippement humain 1993 participation populair au devloppement.* paris: ECONOMICA.

PNUD. (2002). *rapport mondial sur le devloppement humain.* paris: Economica.

Sadako , O. (2003). *state security and human security ,human security now.* commission on human security. , New york: Unated nation, commission on human security.

UNDP. (1990). *Human Devlopment Peport 1990.* New York: Oxford university of press.

الأمم المتحدة. (2007). *إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية*. الأمم المتحدة.

العجمي محمد عادل. (2011). *دولة رجال الأعمال*. لقاهرة: مكتبة جزيرة الورد.

اليونسيف. (2009.). تم الاسترداد من http://www.unicef.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2009). *تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية 2009*. الامم المتحدة.

برنامج الامم المتحدة الإنمائي. (2009). *تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية*. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.

تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009. (2009). *تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، المرجع السابع*.

تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009. (2009). *تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، المرجع السابق*. تم الاسترداد من http://www.un.org

تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2009). *تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية*. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.

تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2009). *تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، الرجع السابق*.

تقرير التنمية الإنسانية العربية. (بلا تاريخ). *تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، المرجع السابع*.

تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2008/2007. (2008-2007). *تغير المناخ*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم الاسترداد من http://www.un.org

تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2014. (2014). *المضي في التقدم، بناء المنعة لدرء المخاطر، في قوة الأفراد منعة الأمم*. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم الاسترداد من http://www.un.org

تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2014. (2014). *بناء المنعة لدرأ المخاطر، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*. برنامج الامم المتحدة. تم الاسترداد من http://www.un.org

تقرير التنمية البشرية لسنة 2019. (2019). *ما وراء الدخل و المتوسط و الحاضر: اوجه عدم المساواة في القرن 21"* . new York: برنامج الامم المتحدة الانمائي. تم الاسترداد من http;//www.undp.org

توفيق ابراهيم علي حسين. (2013). الأبعاد السياسية لأزمة التنمية الإنسانية في الوطن العربي، في: النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية. *النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية، 01*، 104-108.

خليل حامد. (مارس, 1998). مستقبل العلاقات الثقافية و الاجتماعية العربية- العربية". *93*(شؤون عربية).

رئيس الوزراء الماليزي عبد الله , ا. (2004). التنمية البشرية المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. *المنتدى الاستراتيجي العربي في المؤتمر الدولي السنوي الثالث: العالم العربي 2002* (p. 32). دبي: مكتب الدراسات الإستراتيجية. Retrieved 2004 ,15-13 ديسمبر.

سنوسي صالح. (2004). *المأزق العربي: غياب الفعل الجماعي و عنف الأقلية*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام.

للبنك الدولي. (2010). *مؤشرات الحوكمة في دول العالم ما بين 1996-2010*. قاعدة البيانات للبنك الدولي الخاصة بمؤشرات الحوكمة في دول العالم ما بين 1996-2010. تم الاسترداد من http:// www.worldbank.org/governance/wgi/sc.country.asp >

منظمة الصحة العالمية. (2006). *برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز*. منظمة الصحة العالمية.

موسى غادة علي . (2008). عادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية. *أوراق مختارة للأمن الإنساني في الدول العربية*(قطاع الفلسفة و العلوم الإنسانية).